الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضوع

دور التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة البنوك التجارية بولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة:

- مستور وداد

الأستاذ المشرف:

- د/ بن عيشي عمار

/http://www.univ-biskra.dz

الموسم الجامعي: 2016-2017

اهـداء

إلى من قال فيهما الرحمان

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود أمي أطال الله في عمرها

إلى الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى أبي حفظه الله

إلي دعمي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلي كل الصديقات والأصدقاء.

شكر وتقدير

قال تعالى: « ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه »

الأحقاف الآية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري للدكتور الفاضل بن عيشي عمار لتفضله بالإشراف على هذه البحث، وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة، أسأل الله أن يجزيه عنا كل خير ويجعله في ميزان حسناته

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة وإلى كل من قدم لي يد العون في انجاز هذه المذكرة سواء من بعيد أو قريب.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد الدور الذي يحتله التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك، تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف عن نقاط القوة والضعف في البنوك التجارية بولاية بسكرة ، محاولة الكشف على أدوات التحليل المالي وخاصة تلك التي تساعد في معرفة المركز المالي للمؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع ذات الصلة.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

- إن البنوك المبحوثة تستخدم أدوات التحليل وتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط القوة.
- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي وتحليل للقوائم المالية للكشف عن نقاط الضعف.

كما أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة اعتماد التحليل المالي على توفير كوادر بشرية لديها مؤهلات علمية في ميدان التحليل للقيام بوظيفة الائتمان.
- ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم عند اتخاذ القرار الائتماني.

الكلمات المفتاح: التحليل المالي، القوائم المالية ، المؤسسة الاقتصادية.

Summary:

This study sought for determine the role of the financial analysis in decision making on banks , showing the importance of financial data analysis for who ask for credit to disclosure strenghs and weaknesses in commercial banks in the state of Biskra , the attempt to detect the tools of financial analysis , especially those that help to know the Center Financial institution , and we've gatherd data that have relation with the topic in order to achieve the objectives of the study we seek for .

The study come up with a number of results:

- The Searched banks use analytical tools and analysis of financial statements to identify strengths points .
- Searched banks use financial analysis of financial statements to identify weaknesses points

The study also recommended:

- The need to adopt financial analysis to provide human resources with scientific qualifications in the field of analysis to perform the function of credit.

- The need to apply financial analysis to the lists when making a credit decision.

Key words: Financial analysis, financial statements, economic corporation.

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول:	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	03
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي	03
المطلب الثاني: مفاهيم عن التحليل المالي	03
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي	05
المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي وأهميته	08
المبحث الثاني: وظائف وأهداف ومحددات التحليل المالي	11
المطلب الأول:وظائف التحليل المالي	11
المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي	12
المطلب الثالث: محددات التحليل المالي	13
المبحث الثالث: المعايير المعتمدة ومصادر المعلومات في التحليل المالي وأنواعه وخطواته	14
المطلب الأول: المعايير المعتمدة في التحليل المالي	14
المطلب الثاني: مصادر المعلومات	16
المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي	17
المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي	19

المبحث الرابع:أساليب التحليل المالي ونتائجه والبيانات المستعملة فيه	21
المطلب الأول: أساليب التحليل المالي	21
المطلب الثاني: شروط التحليل المالي	22
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	23
المطلب الربع: البيانات المستعملة في التحليل المالي	24
المبحث الخامس: أدوات التحليل المالي	28
المطلب الأول:التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية	28
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	31
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة تحليل النتائج والأساليب الحديثة	41
الفصل الثاني:	
تمهيد	50
المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة	51
المطلب الأول: أدوات جمع المعلومات	51
المطلب الثاني: الصدق والثبات	51
المطلب الثالث:مجتمع وعينة الدراسة	51
المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية	52
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة	
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	64
خلاصة الفصل الثاني	65
الخاتمة	67
قائمة المراجع	70
الملاحق	76

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
.1	جدول التغير في الخزينة	30
.2	جدول النسب الهيكلية	37
.3	جدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس	52
.4	توزيع أفراد العينة حسب العمر	53
.5	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الأكاديمية	54
.6	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة	55
.7	اختبار فرضيات الدراسة	64

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
.1	أهمية التحليل المالي في بناء أهداف المؤسسة	10
.2	وظائف التحليل المالي	11
.3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	53
.4	توزيع أفراد العينة حسب العمر	54
.5	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الأكاديمية	55
.6	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة	56

الرقم	قائمة الملاحق	الصفحة
.1	نموذج ميزانية الأصول للسنة المالية في ../../..	76
.2	نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية في ../../..	77
.3	نموذج الميزانية الوظيفية	78
.4	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	79
.5	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	80
.6	قائمة المحكمين	81
.7	استمارة الدراسة	82

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، فالتحليل المالي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الرابط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة على الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات. كما يقوم التحليل المالي بتفسير النتائج عليها من القوائم بعد دراستها باستخدام التحليل المالي و أدواته ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف أو بصفة عامة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وخاصة في تشخيص عوامل القوة والضعف أو بصفة عند منح القرار الائتماني. فالتحليل المالي يساعد المؤسسات على التنبؤ بالوضع المالي وذلك من أجل معرفة مركزها المالي وخاصة عند المطالبة بمنح الائتمان فمن الضروري جدا التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات المفترضة.

ويعد تحليل القوائم المالية من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها التنبؤ بوضع تلك المؤسسات فكما هو معروف أن هناك العديد من الجهات ذات العلاقة تهتم بمعرفة الوضع المالي للمؤسسات تهتم بمعرفة الوضع المالي للمؤسسات فالمصارف تهتم بمعرفة الوضع المالي للمؤسسات المقترضة والتنبؤ بها قبل منح الائتمان من عدمه فبين التحليل المالي والتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات المقترضة علاقة ذات دلائل إحصائية بينهما وهذا ما يدل على أهمية استخدام التحليل المالي من قبل المصارف ودوره في التنبؤ بوضع المؤسسات المقترضة مع مراعاة ضرورة الخبرات العلمية والعملية لدى المصارف التي تقوم بمنح الائتمان.

إشكالية الدراسة : مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتحليل المالي أن يلعب دورا في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالبنوك التجارية المبحوثة؟.

الفرضيات :

– البنوك المبحوثة تستخدم أدوات التحليل المالي لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط القوة.

– تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط الضعف.

أهداف الدراسة :

– إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك.

– تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

– محاولة الكشف على أدوات التحليل المالي وخاصة تلك التي تساعد في معرفة المركز المالي للمؤسسة.

– محاولة إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقديم الائتمانات البنكية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون موضوع التحليل المالي مهم في تحديد نقاط الضعف في المؤسسة البنكية والعمل على تفاديها ، وتقوية نقاط القوة من خلال الاطلاع أكثر على مفاهيم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ومحاولة الكشف على أدوات التحليل المالي وخاصة تلك التي تساعد في معرفة المركز المالي للمؤسسة ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقديم الائتمانات البنكية المقدمة للمؤسسة.

منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف المفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل وكذلك استحلال النتائج من الجداول الإحصائية.

حدود الدراسة:

– **الحدود الموضوعية:** في هذه الدراسة تم التركيز على دور أدوات التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
– **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة من البنوك التجارية بولاية بسكرة.
– **الحدود الزمنية:** تحدد الإطار الزمني للدراسة استطلاعية حول أراء الموظفين في البنوك حول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع في الفترة الممتدة من 20 نوفمبر2016 إلى 25 أفريل 2017.

مبررات اختيار الموضوع:

– الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي الائتمان وهو ما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة.
– التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي .
– مدى مواكبة البنوك التجارية للتطورات الحديثة في أدوات التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة خالد الكحلوت(2005):مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة:** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، واستهدفت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين واستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لتحقيق الغرض المطلوب وقد توصلت إلى أهم النتائج:

- أن الغالبية العظمى من محللي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا.
- لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

2. **دراسة عمار أكرم الطويل (2008):مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة:** هدفت الدراسة إلي معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر ومدى معرفة استفادة المصارف التجارية الوطنية من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي، وتوضيح أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر على المصارف، وجعل المصرف في وضع يمكنه من الاستمرار في المستقبل وتصحيح الأوضاع قبل وقوع التعثر، وكذلك التعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة وضع الحلول لها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة .
- ينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء واتخاذ القرارات .
- تعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.
- عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء دورات لتطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر.
- عدم استخدام المصارف التجارية الوطنية للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

3. **دراسة اليمين سعادة (2009): استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة – العلمة – سطيف:** هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وكذلك إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة. ويمكن تلخيص أهم النتائج:

4. **دراسة بن مالك عمار (2011) المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء – دراسة حالة شركة اسمنت السعودية –** : هدفت الدراسة إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى تكتسي نفس أهمية الجانب الأول مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي، وضع علاقة تكامل وظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث مع إبراز إيجابيات التكامل فيما بينهما خاصة وأنهما يعتبران شقين أساسيين في التحليل الأساسي، وتحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بالإضافة إلى التقييم العادل لأسهمها، وكذلك تحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:
   - إمكانية وقوع الشركة في العسر المالي في القريب وفقا لنموذج جاءت مطمئنة، وذلك بالرغم من نتيجة نموذج التي تنبأت بإمكانية فشل الشركة ماليا في المدى الطويل
   - أما نموذج فقد أكد حالة القروض التي تمنحها المصارف العربية والتي تتميز بدرجة متوسطة من المخاطر.
   - تستطيع الشركة أن تغطي المخاطر باستخدام بعض الأساليب الكمية والنوعية الخاصة بذلك.
5. **دراسة لزعر سامي (2012) التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي المالي:** هدفت الدراسة إلى تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية وتوضيح كيف ستكون عليه القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية، والتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة والتعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:
   - القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية.
   - تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية.
6. **دراسة م.م قيصر علي عبيد الفتلي (2014) استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية – دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية:** هدفت الدراسة إلى استعمال التحليل المالي لتشخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق باعتماد المتغيرات (قيمة الموجودات، حقوق الملكية، حجم المديونية، حجم التوظيف، صافي الربح) وقد تم الاعتماد على نسب

الربحية، كونها متغيرات مستقلة وقياس أثرها على مستوى الربحية (متغير معتمد) بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يعم بالفائدة في تعظيم الربحية. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج:

- يهتم التحليل المالي بدراسة وتسجيل مخرجات النظام المحاسبي المنشورة بالقوائم المالية.

– هناك العديد من النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي كنسب الربحية والسيولة ونسب التغطية والنشاط.

- إن الاعتماد على النسب المالية يساعد المؤسسة المالية على التنبؤ بالمشاكل التي قد تعرض إليها في المستقبل لمعالجتها وتجنب حدوثها.
- إن النسب المالية التي تم استعمالها في البحث حددت العوامل الرئيسية المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية عينة البحث.

7. **دراسة النجار، عماد غفوري عبد (2015) استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان – دراسة حالة شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010–2012 المالية:**هدفت الدراسة إلي إبراز أهمية عملية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد التزاماته، وقد توصلت إلى عدة نتائج:

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لزبونه في منحه مبلغ معين من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.
- هناك دور ذا أهمية لعامل الوضع المالي والسمات الشخصية للزبون في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي من عدمه.
- إخضاع القوائم للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان وذلك للتعرف على عوامل السيولة والربحية والكفاءة للزبون.
- على المصرف البحث عن محلل مالي كفء يستخدم أدوات التحليل المالي لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة : Altman (1968)

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات، واستخدمت التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات من القوائم المالية للشركات وقام بإجراء دراسة على 33 شركة غير مفلسة و33 شركة مفلسة خلال الفترة (1946-1965) وكلا الصنفين متساويين في نوع الصناعة وحجم الأصول وقام بتحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

- النسب المالية التالية هي من أهم النسب التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات (رأسمال العامل إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلي مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلي مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلي القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى إجمالي الأصول.
- كان النموذج قادر على التنبؤ بحصول الفشل للشركات قبل سنتين من حدوثه بدقة بلغت 83%.
- إجراء اختبار النموذج على عينة من الشركات الأخرى ولمدة خمس سنوات قبل الفشل فبلغت دقة التنبؤ 95% في السنة الأولى التي سبقت الفشل و72% في السنة الثانية و40% في السنة الثالثة و29% في السنة الرابعة و36% في السنة الخامسة.

2. دراسة: Pecassioh Venance Ouattara ، Diagnostic financier et perfomance d'un entreprise en cote d'Ivoire. (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الروابط بين التشخيص المالي والأداء في المؤسسات الحراسة أي إثبات تأثر التشخيص المالي على الأداء المالي، الاقتصادي، التنظيمي، الإداري، الاستراتيجي، الاجتماعي، الإنساني لهذه المؤسسة واستخراج دعائم الحكم الراشد في هذا النوع من المؤسسات من خلال العمليات، الهياكل، والسلوكات. وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج:

- أكدت الدراسة أن التشخيص المالي هو عنصر ضروري ومؤثر في المؤسسة.
- الإدارة المالية المطبقة في مؤسسة SIGES ليست فعالة لأن وضعية الخزينة سالبة.
- المؤسسة لا تملك وسيلة سهلة للوصول إلى سوق المال لأنه ليس لديها ضمانات كافية لتكون مؤهلة لإدراجها في هذا السوق.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تم التطرق في الدراسات السابقة العربية والأجنبية إلي استعمال التحليل المالي ومدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل القوائم المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك وإبراز الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في تحليل الائتمان، والتنبؤ بفشل الشركات وأهميتها بالنسبة للبنوك.

ما يميز الدراسة:

وأهم ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة أنها تناولت دور التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية عند قرار منح الائتمان من طرف البنوك لها ومن أجل معرفة الوضعية المالية في القوائم المالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول، الفصل الأول الإطار النظري للدراسة و الذي يُلم بالمفاهيم العامة للتحليل المالي، و يتكون من خمسة مباحث جاءت عناوينها كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: وظائف، أهداف، أنواع و محددات التحليل المالي.
- المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في التحليل المالي وأنواعه وخطواته.
- المبحث الرابع: أساليب التحليل المالي ونتائجه والبيانات المستعملة فيه.
- المبحث الخامس: أدوات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني: يتعلق بالدراسة التطبيقية ويتكون من مبحثين جاءت عناوينها كالتالي:

- المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات غش مارستها إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وفرض نشر المعلومات المالية عن مل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة العامة في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من ملومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الإدارية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي والأهداف المرجوة منه، تطوره واستعمالاته، مقوماته الأساسية والمنهجية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه، كما سنتطرق أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة التحليل المالي والتي لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي.

على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: وظائف وأهداف ومحددات التحليل المالي.
- المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في التحليل المالي وأنواعه وخطواته.
- المبحث الرابع: أساليب التحليل المالي ونتائجه والبيانات المستعملة فيه.
- المبحث الخامس: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوف المحاسبة، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929–1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنس، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة إلى مساهمة الادخار العمومي الاختيار الجيد وتأمين العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق كبير نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من التحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى التحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.[1]

المطلب الثاني: مفاهيم عن التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ تبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

وباختلاف المفكرين تختلف معهم المفاهيم حيث نجد منها[2]:

[1]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي**، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص13.

[2]– علي خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات** ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، 2008، ص15.

التعريف 1: يعني التحليل المالي لمؤسسة ما القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ومن أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي هي تحليل النسب أو ما يعرف بالنسب المالية.

التعريف 2: التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسات من أجل الحصول منها علة معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[1]

التعريف 3: التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل فو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة لفترة معينة أو فترات ماضية قصد تقييم المعلومات التي تقيدها.[2]

التعريف 4: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوات الواجب إتباعها.[3]

التعريف 5: التحليل المالي هو تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات التاريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وتحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام إلى كم أقل لتستخدم في تشخيص نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وتحديد مسبباتها والتهديدات التي تواجهها.

[1]– عبد الحكيم كراجة، **الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص141.

[2]– خلدون إبراهيم شريفات، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93.

[3]– حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم أداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1973، ص78.

[4]– حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1988، ص42.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى ومن الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ما يلي:

أولا: المساهمين والمالكين

يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات، لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم شركتهم.[1]

ثانيا: المستثمرين

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، كما أن كل منهما (المساهم الحال والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى الطويل والقصير.[2]

ثالثا: إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها. فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:[3]

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة من الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

[1]- لزعر محمد سامي، **التحليل للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2012، ص78.

[2]- رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص42.

[3]- أيمن الشنطري وعامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، عمان، 2004، ص170.

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة بالحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم فعالية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
- تشخيص المشكلات الحالية،
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل؛
- تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسوية.

رابعا: مص

للتأكد من مدى وفاء الشركات تجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

خامسا: ال

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات كأسباب رقابية وأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:[1]

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجاري؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات إحصائية.

سادسا: الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض أمال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.[2]

[1]– أيمن الشنطري، مرجع سابق، ص172.

[2]– عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التحليل المالي ودارسة الجدوى** ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص52.

أ) الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب) الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال الأفقي والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.[1]

ت) الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المرد، وتطور هذه المديونية.

وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط حساب فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

ث) العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

سابعا: هيئة الأوراق المالية

تهدف لمعرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.[2]

ثامنا: الغرف التجارية والصناعية

من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.

---

[1]– منير شاكر، محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي: مدخل لصناعة القرارات**، دار وائل للنشر، 2005، ص16.

[2]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازاوري العلمية، عمان، الأردن، 2008، ص31.

تاسعا: المصارف والمؤسسات المالية

من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتمادا على مؤسسات التنقيط بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.[1]

عاشرا: العاملون في المؤسسة

يهتم العاملون في الشركة بنتائج التحليل لسببين رئيسيين هما: [2]

– الحكم على كفاءة وفعالية الإنجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء؛

– التعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لأي إدارة للشركة.

المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي وأهميته

أولا: مقومات التحليل المالي

يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: [3]

– أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

– أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي: [4]

– أن تكون لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛

– أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل المالي، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

– أن لا يقف المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا تأهلا علميا وعمليا مناسبا، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادرا على استخدام الأساليب

[1]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 31.

[2]– عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص72.

[3]– محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والمستخدمات العملية** ، دار وائل للنشر، 2000، ص6.

[4]– وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص23.

والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في تحليل القوائم المالية، ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات بينها، حيث يوفر التحليل المالي معلومات تعاد في تقدير قيمة المنشأة وتقييم مركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية.[1]

وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية وكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:[2]

- تناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يعتبر أحد مهام المدير في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛
- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات؛
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.[3]
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة؛
- الدراسة التفصيلية للبيانات المالية ومحاولة تفسير أسباب ظهورها ومحاولة كشف نقاط القوة والضعف؛

[1]– محمود عبد الخليل الخلايلة، **التحليل باستخدام البيانات المحاسبية**، مؤسسة ألبنا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، 2002، ص10.

[2]– زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص11.

[3]– فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008، ص03.

– تقييم نشاط المؤسسة بشكل عام، عن طريق:[1]

- تقييم نتيجة النشاط من حيث الربح والخسارة خلال فترة أو عدة فترات مالية معينة؛
- تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين؛
- مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات المخطط لها وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية؛
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف امالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

ويمكن القول أن أهمي التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه متقدما لنمو الأساليب العلمية الإدارية للتحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدما.[2]

والشكل التالي يوضح أهمية التحليل المالي في بناء المؤسسة كما يلي:

الشكل(1): أهمية التحليل المالي في بناء أهداف المؤسسة.

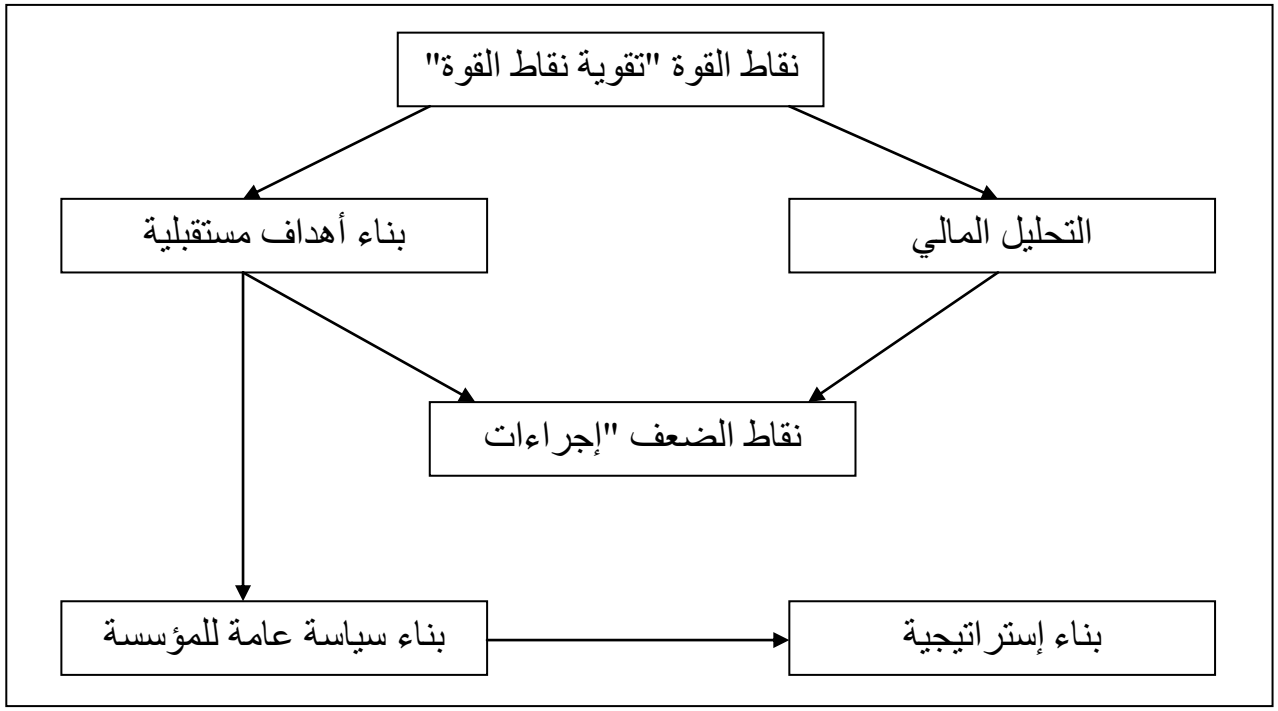

المصدر:قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص40.

[1]– باديس بن عيشة، تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص07.

[2]– وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 21–22.

المبحث الثاني: وظائف وأهداف ووحدات التحليل المالي

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف ترتكز في مجملها حول:

أولا: توجيه المستثمرين لاتخاذ القرارات

من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

ثانيا: اتخاذ قرار الاستثمار

وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقي إنجازها.

ثالثا: اتخاذ قرار التمويل

حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويلية أفضل.

رابعا: اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية

من أجل توجيه رقابة مختلف العمليات المالية. [1]والشكل التالي يمثل وظائف التحليل المالي:

الشكل(02): يبين وظائف التحليل المالي

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص33.

[1]– محمد الصالح عوايشرية، التحليل المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وأعمال، جامعة سعد حلب، البليدة، 2005، ص21.

من خلال الشكل نلاحظ انه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:[1]

- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول قصيرة وطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم[2]؛
- التعرف على حقيقة المركز المالي للمشروع ومدى قدرته على تسديد التزاماته في الوقت المطلوب؛
- تقييم كفاءة الإدارة المالية التشغيلية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة؛
- تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي يعاني منها المشروع وتقييم الأداء ومنهجية الرقابة الشاملة على المشروع؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها من عملية التحليل المالي للمشروع مع هذه المعايير.[3]

[1]– بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص12.

[2]– مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص45.

[3]– دريد كامل آل شيب، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص56-58.

المطلب الثالث: محددات واستعمالات التحليل المالي

أولا: محددات التحليل المالي

التحليل المالي أداة مهمة لاقتراب المحلل المالي من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هدا الاقتراب محكوم بمجموعة عوامل منها :[1]

– التحليل جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده، ولكن كثيرا ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في نتائجهم.

– كمية ونوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل المالي.

– مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، أي أن تغيير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج المتحصل عليها.

– دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالامتلاك واحتياطي الديون المشكوك فيها.

– غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.

– عدم إظهار القائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

– درجة اهتمام المحللين بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

أ) التخطيط المالي

تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل المؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن تصور الأداء المؤسسة المتوقع بالاسترداد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

[1]– عمار أكرم الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي** – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة–، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 26.

ب) التحليل الائتماني

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض، وبالتالي فإن الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض الذي يقوم بتقييمه.[1]

ت) التحليل الائتماني

تحليل تقييم الأداء: هذا التحليل تهتم به معظم الأطراف التي ها علاقة بالمؤسسة وتعتبر أدوات التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذا الهدف، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة.

ث) التحليل الاستثماري

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لفئة المستثمرين من أفراد ومؤسسات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها الاستثمارات في مختلف الميادين.

ج) تحليل الاندماج والشراء

في حالة رغبة مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى تقوم المؤسسة المشترية بعملية التقييم، وتقدر قيمة المؤسسة المرغوب شراءها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمؤسسة المباعة القيام بنفس عملية التحليل لأجل قيام العرض المقدم لها والحكم على مدى ملامته لها.[2]

[1]– حليمة خليل الجرجاوي ، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 45.

[2]– حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص31-32.

المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في التحليل المالي في التحليل المالي وأنواعه وخطواته

المطلب الأول: المعايير المعتمدة في التحليل المالي

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيزود المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، من أجل الحكم على مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية على اختيار النسبة نفسها.

"وهي عبارة عن أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما، مثلا عند استخراج نسبة السيولة لابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ومثل هذا القرار يحتاج لمقياس أو معيار محدد."[1]

أولا: خصائص المعايير

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولا، لابد من أن يتصف بالخصائص التالية:[2]

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي إمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الضرورة لذلك بعد إجراء الدراسة اللازمة،
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحمل أكثر من معنى.

ثانيا: استخدامات المعايير

- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرها في ضوئه؛
- يستعمل كأداة مقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

ثالثا: أنواع المعايير المعتمدة في التحليل المالي

أ) المعايير المطلقة

هي معايير تقيس سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوئها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة وتتمثل المعايير المطلقة في النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار

[1]– مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص242.

[2]– كراجة عبد الحليم، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2002، ص154.

للحكم على وضعية المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع المؤسسة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل.

ويعتبر استخدام هدا النوع من المعايير قليلا لابتعادها على المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت وهي لذلك قد تنفع لبعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الآخر.[1]

ب) المعايير الصناعية

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط، حيث تقوم المؤسسة في صناعة معينة بمقارنة مؤشراتها مع مؤشرات الصناعة نفسها.[2]

ت) المعايير التاريخية

هي عبارة عن النسب التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي والتي تم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة المحلي والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

وتكمن صعوبة هذا المعيار في صعوبة تقدير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب إضافة إلى صعوبة انطباق الماضي في المستقبل في حالة تغير ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية.[3]

ث) المعايير المستهدفة

عبارة عن نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل كان متخصص في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا، وذلك من خلال فترة زمنية محددة ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها في البنك المركزي ويطلب من البنوك الأخرى الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.[4]

المطلب الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

يمكن تصنيف مصادر معلومات التحليل المالي إلى: [5]

[1]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص134.

[2]– الصباح عبد الستار، سعود العامري، مرجع سابق، ص53.

[3]– بن مالك عمار، مرجع سابق، ص30.

[4]– عامر شقر، أيمن الشنطي، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص197.

[5]– فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 3، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص56-58.

أولا: المعلومات المالية

أ) التقرير السنوي والحسابات الختامية

حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن الشركات التي تستخدم من قبل المحلل المالي وقائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ب) القوائم المالية نصف السنوية

في الغالب تحتوي هذه القوائم على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح، ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة، وتعتبر هذه الوثائق ذات أهمية بالغة لأنها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهم وعلى أساس منظم.

ت) تقارير مفصلة رسمية:

في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر المعلومات عن الشركات عن طريق تقارير مفصلة مثل تقرير K-10، حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركة.

ث) المنشورات

يتم نشرها وتوزيعها من قبل المؤسسات للمساهمين الحاليين والمتوقعين حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة عندما تنوي المؤسسة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

ج) معلومات عن المؤسسات

معلومات معينة تصدر عن طريق الهيئات الرسمية في الأسواق المالية، وتعتبر هذه المعلومات ذات قيمة خاصة للمحلل المالي

ح) معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية

يمكن استخدامها للمقارن بين أداء المؤسسات.

خ) معلومات غير مالية وكمية

تمثل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج والطلب والعمالة، والتي قد تساعد المحلل المالي في أداء عمله، كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الاقتصادية الرسمية التي تصدر عن الحكومة.

ثانيا: معلومات غير كمية

تحتوي عن معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات ورسالة رئيس مجلس الإدارة، ومجلات الخاصة بالموظفين، ملاحظات الإدارة على موضوع معين وملاحظات المحللين وتوصياتهم، الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي حسب مجموعة من المعايير إلى عدة أنواع تتمثل في: [1]

أولا: من حيث النطاق

أ) التحليل المالي على المستوى القومي

يقصد بهذا النوع تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اعتبارية واحدة من خلال فترة زمنية معينة وتدخل ضن عملية التقييم هذه الظواهر والعمليات الداخلية للاقتصاد الوطني ككل، ويعتبر هذا النوع من التحليل المالي جزء من التحليل الاقتصادي ويدخل ضن الاقتصاد السياسي.

ب) التحليل المالي على المستوى المؤسساتي

يقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: من حيث الشمولية[2]

1 -التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة.

2 -التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ثالثا: من حيث زمن إجراء التحليل المالي

أ) التحليل التاريخي

يقصد به تقييم أداء المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمنية سابقة كأن تكون الفترة ثلاث أو خمس سنوات.

ب) التحليل المستقبلي

يعني تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمني لاحقة كأن تكون الفترة ثلاث سنوات أو خمس سنوات وذلك استنادا على البيانات والمعلومات التاريخية، ويستعمل هذا النوع من التحليل في التخطيط.[3]

---

[1]- عريف عبد الرزاق، **أهمية التحليل المالي في البنك لقياس الخطر من القرض** ، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص10.

[2]- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزاوي، **الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي، تحليلي في اتخاذ القرارات** ، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1992، ص48.

[3]- زياد رمضان، مرجع سابق ص11.

رابعا: من حيث الجهة القائمة بالتحليل[1]

أ) التحليل الداخلي

إذ يتم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المشروع نفسه، وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب) التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها.

خامسا: من حيث الفترة التي يغطيها التحليل[2]

أ) التحليل المالي طويل الأجل

يرتكز هذا التحليل على هيكل التمويل العام، بحيث يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مم يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل للتمويل عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها (داخلية/خارجية).

ب) التحليل المالي قصير الأجل

تكون الفترة الزمنية للتحليل المالي قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى بالدائنين بالبنوك.[3]

المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:[4]

[1]– حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، نفس المرجع، ص49–50.

[2]– خلدون إبراهيم، مرجع سابق، ص119.

[3]– وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، أطروحة ماجستير، 2007، ص42.

[4]– وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص39–40.

أولا: الحصول على خطاب التكليف

يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها يتم تحديد الإطار الذي يستعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

ثانيا: تحديد هدف التحليل بدقة

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، حيث يعتمد نجاح العملية التحليلية على تحديد الهدف بدقة.

ثالثا: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد البعد المقارن المطلوب والذي يجمع بين البعد الزمني والبعد الأفقي.

رابعا: تحديد المعلومات المطلوبة لتحديد الهدف

يتم تحديد المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي والتي تؤثر نتائج أو مخرجات التحليل بشكل مباشر، وهذا يرتبط بعاملين هما:

- دقة المدخلات وكفايتها وملاءتها للتحليل المالي؛
- كفاية إجراء التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

خامسا: التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية

يستطيع المحلل المالي الوصول إلى هذه النتيجة بنفسه، وذلك بالاعتماد على مؤهلاته وخبراته العلمية والتدريبية، كما بإمكانه الاعتماد على تقرير مدقق حسابات لديه الخبرة الكافية.

سادسا: اختيار أسلوب التحليل المناسب

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل المالي، منها استخدام أسلوب النسب المالية، كذلك الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية، يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

سابعا: إعادة تبويب القوائم الملية لتلاءم أسلوب التحليل الذي يتم اختياره

يتم التبويب السليم للقوائم المالية في إطار المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وينتج عنه تبويب الأرقام الواردة في شكل مجموعات مترابطة فنيا، وتضم كل مجموعة رئيسية منها مجموعة فرعية متجانسة تربطها حقائق معينة بحيث تظهر في شكل يوضح مصادر الأموال واستخداماتها.

ثامنا: معالجة معلومات القوائم المالية بإتباع الأسلوب الذي تم اختياره

حسب حجم التحليل المطلوب فقد تتم المعالجة بإتباع الأسلوب اليدوي، وقد تم بالحاسوب. بالنسبة للأسلوبين فلكل منهما مزايا وعيوب ويمكن التغلب على العيوب أو نقاط الضعف فيما قبل تطبيقها أو دراسة البرامج المطبقة ثم تطويرها وتدعيمها الإجراءات الرقابية المناسبة لتوضيح أية أخطاء.

تاسعا: اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج

للحكم على نتائج التحليل المالي لابد من وضع مقاييس أو معايير لقياس النتائج في ظلها، وتختلف هذه المعايير حسب الأسلوب المستخدم في التحليل وحسب خبرة المحلل نفسه.[1]

لذلك فإن اختيار المعيار الملائم لقياس نتائج التحليل المالي يمثل أداة رقابية على التحليل المالي، يتم تطبيقها في إطار السياسات المختلفة التي تنتهجها الإدارة، وأن هذه المعايير ضرورية لنجاح هذه السياسات.

عاشرا: تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعايير المطبقة

يقوم المحلل المالي بتحديد مقدار الانحرافات عن المعيار المقاس للوقوف على أهمية ذلك الانحراف، إذا كان انحرافا ايجابيا أو سلبيا، لذلك فمن الضروري دراسة هذه الانحرافات وتتبع أسبابها ومعالجتها بطرق علمية.

حادي عشر: إعداد ومراقبة ومتابعة تنفيذ برنامج التحليل

لكي تتم عملية التحليل بكفاءة ولكي يتم تحقيق هدف التحليل لابد أن يتم ذلك في إطار خطة زمنية شاملة ومحددة ويحتاج تنفيذ هذه الأخيرة إلى المتابعة المستمرة واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة.

ثاني عشر: التوصل إلى الاستنتاجات

تتم عملية الاستنتاج من طرف المحلل المالي الذي يتوجب عليه إبداء رأي علمي محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن، ولا بد من وضع التوصيات والاقتراحات من قبل القائم بالتحليل المالي.[2]

---

[1]– خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 02، 2008، مصر، ص15.

[2]– وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص48.

المبحث الرابع: أساليب التحليل ونتائجه والبيانات المستعملة فيه

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أساليب نذكر منها:

أولا: التحليل الأفقي/التاريخي (التحليل الديناميكي)

يركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة ولجدول حسابات النتائج كما يهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى، كما يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

ثانيا: التحليل العمودي/المطلق (التحليل المالي الساكن)

يركز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، كما يسمى بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.[1]

ثالثا: تحليل النسب المالية

من دراسة أساليب التحليل المالي التي تم الإشارة إليها سابقا، والتي يتم استخدامها للوصول إلي معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات التغير في عناصر القوائم المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، فإنه يصبح من المطلوب استخدام وسائل تحليلية أكثر خصوصية، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما وتنبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات.[2]

---

[1]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن 2006، ص60.

[2] خالد الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 31.

المطلب الثاني: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر شروط معينة في التحليل المالي ليصبح نموذجيا ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ومن هذه الشروط:[1]

- يجب أن يتوفر في التحليل المالي المرونة، أي القابلية للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصل خلال الفترة؛
- يجب أن يكون شاملا لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع أن يكون التحليل جزئيا إذا اقتضت الضرورة؛
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك الوقت؛
- يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ قصير أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل السنوات القادمة ودراستها؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل المالي فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة معالجتها باستعمال وسائل معينة، يتم استخلاص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة داخلي أو خارجي.

أولا: نتائج التحليل الداخلي

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناءا على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:[2]

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا)؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛

[1]– الصباح عبد الستار، سعود العامري، **الإدارة المالية**، أطر نظرية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص50.

[2]– لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص82.

– وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛

– وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة).

ثانيا: نتائج التحليل المالي الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها المتمثلة فيما يلي:[1]

– ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

– تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛

– الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين؛

– اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛

– مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها وأضعفها.

المطلب الرابع: البيانات المستعملة في التحليل المالي

أولا: الميزانية المالية

تعرف الميزانية على أنها القائمة التي توضح جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) ومن جهة أخرى استخدامات هذه الأموال (الأصول).[2]

1 عناصر الميزانية

1 1 الأصول: هي مواد اقتصادية تمتلكها المؤسسة وتتوقع منها أن تحقق منافع مستقبلية، وفي الغالب فإن هذه المنافع المستقبلية تكون في شكل تدفقات نقدية واردة، إن التدفقات النقدية قد تكون مباشرة كتحول الأصل إلى نقدية أو بشكل غير مباشر كاستخدام الأصل بالمؤسسة لخلق أصل آخر وبالنتيجة حصول تدفق نقدي وارد، (الملحق رقم 01).

تتكون الأصول من المواد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، وتصنف الأصول إلى:

[1]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص12.

[2]– عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، ملتقى دولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/LAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13–15 أكتوبر 2009، ص01.

1 1 1 – الأصول غير جارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الأصول تشمل:

– الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي الأصول المعنوية والأصول المادية؛

– الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير موجهة لأن يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثني عشر شهر ابتداءا من تاريخ كفاية الدورة.

1 1 2 – الأصول الجارية: تضم الأصول الجارية التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال المادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة الأجل والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا تخضع استعمالها لقيود.[1]

1 2 – الخصوم: ترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة أي بدلالة الزمن الذي يبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، حيث تتعدم الاستحقاقية لرأسمال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والسائر، وتكون هذه استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل،[2](ملحق رقم 02).

وتصنف الخصوم إلى:

1 2 1 – الخصوم الجارية: تعتبر خصوم جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الاثني عشر شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية

1 2 2 – الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية.

1 2 3 – الأموال الخاصة: تمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية. إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.[3]

ثانيا: الميزانية الوظيفية

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1729هـ الموافق لـ26 ماي 2005، **المتضمن تطبيق أحكام القانون 07–11**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة 21، ص13.

[2]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص18.

[3]– عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص11–12.

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف.

تعرف الميزانية الوظيفية بأنها ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل و دورة الاستغلال.[1](الملحق رقم03).

يعيد البناء الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة متواصلة بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة،حيث تقوم بإظهار ما يلي

- **كتلتين من الأصول:** الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية).
- **كتلتين من الخصوم:** الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والموارد المتداولة (أسفل الميزانية).
- **الخزينة (موجبة أو سالبة):** كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

ثالثا: جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج على انه جدول يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر هذا الجدول وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية وهما:[2]

- حسابات النتائج حسب الطبيعة: (الملحق رقم 03).
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.(الملحق رقم 04).

1 -عناصر جدول حسابات النتائج: ويتكون جدول حسابات النتائج مما يلي:

1 1 -أعباء الدورة: تتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج؛
- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل، الأعباء على الدورات السابقة، المؤونات الاستثنائية.

[1]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 91.

[2]- شعيب شنوف، مرجع سابق، ص79.

1 2 -منتوجات الدورة: تشمل منتوجات دورة معينة كل من:

1-2-1- منتوجات الاستغلال: مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة، والانتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة.

- الإنتاج المخزن، ويشمل تغيرات عناصر المخزون من المنتوجات العامة المصنعة.

- بالإضافة إلى الأداءات المتممة (خدمات مقدمة) وتحويل أعباء الاستغلال والمنتوجات الأخرى.

1-2-2- منتوجات خارج الاستغلال: وتتكون بمنتوجات استثنائية من عمليات التسيير للدورة أو الدورات السابقة، وكذلك منتوجات بيع عناصر الأصول.[1]

وعليه فإن إنتاج السنة المالية يساوي:

إنتاج السنة المالية = حـ/70 + حـ/71 + حـ/73 + حـ/74

حـ/70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة.

حـ/71: الإنتاج المخزن

حـ/73: الإنتاج المثبت

حـ/74: إعانات الاستغلال

استهلاك السنة المالية = حـ/60 + حـ/61 + حـ/62 [2]

حـ/60: المشتريات المستهلكة بجميع فروعه

حـ/61: الخدمات الخارجية

حـ/62: الاستهلاكات الأخرى

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

إجمالي فائض الاستغلال: القيمة المضافة للاستغلال + (حـ/75) – (حـ/65) – (حـ/68) + (حـ/78)

حـ/75: المنتجات العملياتية الأخرى

حـ/65: الأعباء العملياتية الأخرى

حـ/68: مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة

[1]– ناصر داوي، مرجع سابق، ص79.

[2]– أو سرير منير محمد، **دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج**، بحث مقدم حول فعاليات ملتقى دولي: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/LAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009، ص05-06.

حـ/78: الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + حـ/75 – (حـ/65 +حـ/68) + حـ/78

النتيجة المالية = المنتوجات المالية (حـ/76) – الأعباء المالية (حـ66)

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل طرح الضرائب – حـ/69

النتيجة غير العادية = حـ/77 – حـ/67

صافي النتيجة للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

المبحث الخامس: أدوات التحليل المالي

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية أو المؤشرات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي.

أولا: رأس المال العامل

إن هذا المفهوم ذو معنى مهم وسهل التحديد، بينما هناك تعقيدات حوله باستعمال معاني أو مفاهيم غير واضحة.

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول والخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية للأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها نقود إلا بعد مرور مدة طويلة لذا يستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في مدة قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.[1]

1 **تعريف رأس المال:** يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو مؤشر التوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفلها كذلك.

– من أعلى الميزانية = رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

– من أسفل الميزانية = رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

2 **أصناف رأس المال العامل:** تتمثل أصناف رأس المال العامل في:

2 1 –**رأس المال الخاص:** هو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

2 2 –**رأس المال العامل الإجمالي:** ويضع مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل، ويحسب بالعلاقة التالية:

[1]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص44–45.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

2 3 -رأس المال العامل الخارجي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال الخارجي = مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل[1]

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية للمؤسسة أثناء دورة نشاطها علما أن تغطي مخزوناتها ومديونتها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفي فهو يعبر عن حادة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال الدائم من سنة إلى أخرى تماشيا مع أي تغيير في نشاط المؤسسة.[2]

احتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

ويلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعبر عن احتياجات الدورة وكذلك السلفيات المصرفية، وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في آخر الدورة للتسوية.

ثالثا: الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تملكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة وتأخذ الخزينة وضعيتين هما:

– الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل الدائم

– الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية

وتطابق هذه العلاقة الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها إذ أن استخداماتها تتمثل في جميع القيم الجاهزة وهي:

– سندات الخزينة؛

– سندات الصندوق؛

– الأوراق التجارية القابلة للتحصيل في فترة زمنية قصيرة (أيام)؛

[1]– PATRIK, PIGET, **La gestion financier**, Edition Economico, 1998,p : 89.

[2]– الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص35.

- الحسابات البريدية الجارية والمصرفية؛
- حسابات الصندوق.

أما بالنسبة لموارد الخزينة فتتمثل فيما يلي:

- تسهيلات الخزينة؛
- التسبيقات البنكية.

وتأخذ الخزينة ثلاث أوجه ممكنة، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول(5): تغير الحزينة

الحالات	الحالات	التفسير
0 < الخزينة	عندما يكون احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل	هذا يدل على أن رأس المال يمول جزء من احتياطات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يتوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.
0 > الخزينة	عندما يكون احتياجات رأس المال العامل < رأس المال العامل	أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءا من احتياطات الدورة والباقي يمول بديون قصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة أن تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض أصولها الثابتة.
0 = الخزينة	عندما يكون احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل	هذا يدل على أن هناك تسيير أمثل، أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجاته وهذا يسمى برأس المال العامل الأمثل .

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص107.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا واستخداما من طرف المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار وتوسع النسب بين المحللين والمستخدمين هو سهولة استخراجها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء.

أولا: تعريف النسب المالية

النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسب مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخير قد يكون بالأشهر، بالأسابيع أو بالدنانير.[1]

هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا (قد تستعمل نسب أخرى بالكميات أو بالوحدات المادية) هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية، وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.[2]

ثانيا: أهمية النسب المالية

إن القصور الذي صاحب القوائم المالية في إطار إعطاء فكرة عامة عن الأداء المالي، وعجزها عن مدها الإدارة بمعلومات تساعد في التخطيط، كان من أهم أسباب ظهور النسب المالية، حيث تكاد تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية، وذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام.[3]

ويمكن تلخيص أهمية النسب المالية في النقاط التالية:

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة؛
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية لفترات مالية لنفس المؤسسة؛
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع؛
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة وتقييم أراء إدارتها،
- التعرف على موطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.[4]

---

[1]– Pieere Consone, **La gestion Financière de l'entreprise** 5eme édition, Denand paris, 1978, p : 19.

[2]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

[3]– محمد عبد الحميد محمود، **تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العلمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001، ص19.

[4]– لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص85.

ثالثا: سلبيات استعمال النسب المالية[1]

- النسب المالية تعني بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقويم أداء المصارف؛
- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة التي تلجأ لتحسين نسبة معينة قبل انتهاء السنة المالية؛
- تتأثر النسب المالية باختلاف الطرق والإجراءات المحاسبية التي قد تعطي نتائج مظللة في الكثير من مجالات التحليل؛
- الكثير من النسب المالية هي مؤشرات ساكنة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية.

أولا: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز المالي الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصير الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما تستخدم كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية.[2]

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1 - نسب التداول: تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بالتزاماته. وتحسب بالعلاقة:[3]

السيولة العادية = (الأصول المتداولة / الالتزامات قصيرة الأجل المطلوبات المتداولة) = مرة

وأهل الخبرة يعطون قيمة معيارية لهذه النسبة وينبغي أن لا تهبط عن هذه القيمة، حيث أن النسبة المقبولة هي (1:2) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة، لكن هذه النسبة أو هذا النوع من نسب السيولة يتعرض إلى انتقادات منها أن نسبة التداول لا تعط نسبة السيولة الصحيحة باعتبار أن

[1]- قيصر علي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، المجلد 16، العدد 02 / 2014، ص208.

[2]- حمزة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص104.

[3]- علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات** ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص66.

الموجودات المتداولة (وهي بسط النسبة) تتكون من فقرات متعددة منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عن السيولة، بل يصعب تحويله أحيانا إلى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي.

2 – نسب السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل] × 100

الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه، ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:[1]

– تخفيض الديون قصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبيات الجارية، حيث أن مقابلها موجود في المخزون؛

– تخفيض القيم الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.

ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

3 – نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل مديونيتها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل) × 100

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

– تراجع نشاط المؤسسة؛

---

[1] – اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص45.

[2] – Gerge deppqllens, J.P Jabard, **gestion financier de l'entreprise**, Edition sirey, 1990, p: 235.

– نقص تجديد الاستثمارات؛

– فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة.

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المحال بين 30% إلى 20% و30% على الترتيب.

ثانيا: نسب النشاط والتمويل والربحية

1 – نسب النشاط: نستفيد من هذه النسب والمعدلات في معرفة مدى كفاءة المنشأة في إدارة أصولها واستغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات، تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث أننا نستطيع الحكم على إدارة المشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى المبيعات ومن ثم إلى سيولة، ومن معدلات الدوران نجد مايلي:

1 1 -معدل دوران صافي رأس المال العامل: هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه أي المرات التي يدورها خلال السنة المالية وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح، حيث أن الدورة المالية تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء ومن ثم تباع السلعة ويستلم قيمتها على شكل نقد، فهذه العملية عملية تحويل النقد إلى سلعة والسلعة إلى نقد.[1]

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل الدوران صافي رأس المال العامل = المبيعات الصافية السنوية / صافي رأس المال

وتوضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى، وبشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة.

1 2 -معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسب من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مفاده: هل مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟

[1]– علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 74.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

وتقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها لتوليد الأرباح، وليس هناك معدل نمطي لميع المنشآت فهو يختلف من صناعة لأخرى ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

1 3 -معدل دوران الأصول المتداولة: يحسب هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

إن معدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

1 4 -معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة المالية وفاعلية أدائها في استغلال الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

حيث كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتم بمقدار اقتصادي أمثل.

وتقيس هذه النسبة درجة الكفاءة في استخدام الموجودات الثابتة فإذا كان هذا المعدل عالي فإن ذلك يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة.

[1]– حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص139.

1 5 -معدل دوران المدينين: وهذا المعدل يقيس دوران المدينين وعادة تنشأ الذمم المدينة نتيجة للتعامل مع الغير أي عندما تبيع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المنشأة شروط لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفء في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المنشأة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخرا لتسديد لأن ذلك سيضع المنشأة في عسر مالي، لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل وإدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم زيادة الديون المعدومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات المؤجلة / متوسط رصيد المدينين

متوسط رصيد المدينين = (المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة) / 2

وهناك نسبة أخرى والتي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع

متوسط فترة التحصيل = (360 / معدل دوران المدينين).

1 6 -معدل دوران الدائنين: وهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها، حيث كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشأة لالتزاماتها أفضل، وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون.

ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:[2]

معدل دوران الدائنين = المشتريات / رصيد الدائنين

= تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

متوسط فترة الائتمان = 360 / معدل دوران الذمم

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها المورد لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

[1]– عدنان نايه النعيمي والساق، سعدون مهدي وآخرون، **الإدارة المالية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 207، ص105.

[2]– خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 77.

1 7 -معدل دوران المخزون السلعي: وهذا المؤشر من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح أكبر، ويحسب وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون

متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول المدة + رصيد آخر المدة) / 2

معدل دوران المخزون باليوم = 360 / معدل دوران المخزون

ويقيس هذا المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح، وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

2 - نسب التمويل: تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل، غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.[2]

والجدول التالي يبن أهم نسب التمويل:[3]

الجدول(6): النسب الهيكلية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول		تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.
نسبة التمويل الداخلي للأصول		تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل.

[1]- خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 76.

[2]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004، ص51.

[3]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص101.

نسبة المديونية الكاملة		تستخدم كمؤشر على مدى المخاطر التي يغامر بها المقرضون.
نسبة المديونية قصيرة الأجل		تبرز العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،ص 101.

3 – نسب الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

3 1 –هامش صافي الربح: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات وأعلى نسبة تشير إلى المؤسسة الأكثر ربحية، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة الأخرى، وهامش الربح 20% تعني أن المؤسسة قد حققت ربحا صافيا قدره 0.20 مقابل كل دينار من المبيعات.

ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

هامش صافي الربح = صافي الربح / صافي المبيعات × 100

3 2 –العائد على الأصول: يقيس هذا العدل ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المؤسسة، كلما كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة، ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول × 100

3 3 –العائد على حقوق المساهمين: وتعرف أيضا باسم العائد على القيمة الصافية، وتستخدم لقياس مقدار الربح المحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون

[1]– فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص42.

[2]– خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 79.

من استثمار أموالهم، كمردود على مخاطر تهم في توظيف أموالهم، وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين.

وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

العائد على حقوق المساهمين = (صافي الربح – عوائد الأسهم الممتازة والأقلية) / حقوق المساهمين بالأسهم العادية × 100

ومن جهة نظر المستثمرين، فإن العائد المناسب يوازي معدل العائد الخالي من المخاطر مضافا إليه بدل المخاطرة، وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمارية لأخرى.

3 4 -العائد على رأس المال المستثمر: تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن جهة نظر استثمارية فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، وإلا فإن أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين، ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على رأس المال المستثمر = ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول – المطلوبات المتداولة × 100

3 5 -صافي ربح السهم: حسب المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون (33)، فإن صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي الربح والخسارة بعد طرح الأرباح المجمعة لحملة الأسهم الممتازة، وجميع بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة، وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي ربح السهم = صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة × 100

وأفضل طريقة لتقييم نوعية صافي ربح السهم، هي من خلال مقارنته مع حصة السهم من التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ثالثا: نسب المديونية ونسب السوق

1 – **نسب المديونية:** تعد من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة للإدارة، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة أو الطويلة الأجل، في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية.

[1]– فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص43–47–48.

1 1 -نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، طبعا كلما تدنت هذه النسبة كلما دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح، إن كبر هذه النسبة غير مرغوب باعتبار أن المؤسسة ستتحمل فوائد وأقساط كبيرة على القروض التي حصلت عليها، بالإضافة إلى أن كبر نسبة الديون ستؤدي إلى ارتهان قرار الإدارة للجهات المقرضة.

وتحسب بالعلاقة التالية: [1]

نسبة الديون إلى حقوق الأصول = (المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل) × 100 / إجمالي الأصول

يذكر أنه كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل.

1 2 -نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تستخدم في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية. وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع حقوق المساهمين العاديين / مجموع الأصول

1 3 -معدل تغطية الفوائد: هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيرا دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

ويحسب بالعلاقة التالية: [3]

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة

1 4 -نسبة التغطية الشاملة: الغاية منها معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيتها (أقساط الفوائد) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون. وتحسب بالعلاقة التالية:[4]

نسبة التغطية الشاملة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب × 100 /الفوائد المدفوعة + (أقساط القروض المدفوعة)

---

[1]– مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص236.

[2]– فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص55.

[3]– علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 72.

[4]– علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 73.

2 – نسب السوق: تخدم هذه النسبة محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء المؤسسات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق رأس المال في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم.[1]

2 1 –عائد السهم العادي: تقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

2 2 نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق: تقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهمين للحصول على العائد المحقق للسهم. ويحسب بالعلاقة التالية:

2 3 نسبة المدفوع من الأرباح: وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع. وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

2 4 نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية للسهم: تبين هذه النسبة ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناءا على ما يملكه هذا لسهم من حقوق لدى المؤسسة.[4]

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة تحليل النتائج والأساليب الحديثة

تشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية.

[1]– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003،ص68.

[2]– العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص225.

[3]– محمد مطر وآخرون، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط02، عمان، الأردن، 2002، ص194.

[4]– سامي أبو شالة، مروان ولد هدار، **الإدارة المالية**، مكتبة دار المعرفة، فلسطين، 2007، ص102.

أولا: الهامش الإجمالي

1 – تعريف الهامش الإجمالي: هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها. بعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها.[1]

2 – الهامش الإجمالي وتسيير المؤسسة: يعبر الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية مفهوم ذو أهمية بالغة في تسييرها لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، ونظرا لما له من معنى أكثر من رقم الأعمال لأن هذا الأخير يشمل كل الأرباح وتكاليف الشراء، أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة التجارية وتتعلق بها النتيجة النهائية، وتستعمل بعض النسب في قياس درجة مردودية نشاط المؤسسة التجاري ومقارنته مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع أو قطاعات أخرى.[2]

–وفي حالة تحمل المؤسسة البائعة مصاريف النقل أو التفريغ فسوف تحسب على الزبون ولا تسجل ضمن مبلغ رقم الأرقام أو مبيعات البضاعة، وكذلك بالنسبة للرسوم الجمركية والرسوم المسترجعة.

–عند إعطاء تخفيضات إلى الزبائن فإن ما تسجل كمصاريف مالية عند ظهورها في الفاتورة وتدخل ضمن الحساب 70 أو لا تظهر في الفاتورة أو تحسب ضمن الحساب 70 (مبيعات بضاعة) ثم تطرح منه بعد ذلك عند حساب النتيجة.

ثانيا: القيمة المضافة

تعمل الوحدات الاقتصادية على إضافة قيمة من خلال العمل على تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي، وعليه تعرف القيمة المضافة " بالفرق بين القيمة السوقية لإنتاج السلع والخدمات وكلفة مدخلاتها، فالقيمة المضافة تقيس المجهود الإنتاجي الذي تسهم به الوحدة الاقتصادية باستخدام جميع مواردها في سبيل تحقيق هدف المخرجات وذلك عوامل الإنتاج في مجال النشاط التي تعمل فيه الوحدة ."

ويوجد أسلوبان لقياس القيمة المضافة إما أن تكون إجمالية أو صافية والفرق بينهما يتمثل في معالجة إندثار الموجودات الثابتة ففي القيمة المضافة الصافية فيعالج الإندثار على أساس بند من بنود التكلفة التي

[1] – Alain Capier, **élément de gestion financier**, Masson 4ed paris, 1994, p : 76.

[2] – ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص76.

تحسم من قيمة الإنتاج، فعلى سبيل المثال في المصاريف تعد إنتاجية الوحدة النقدية من كلفة الموجودات الثابتة وإنتاجية الوحدة النقدية من التسهيلات المصرفية أو القروض من أهم المؤشرات المستخدمة في تقويم أداء المصاريف ضمد مدخل القيمة المضافة.[1]

حيث يمكننا حساب القيمة المضافة من خلال: [2]

1 – القيمة المضافة الإجمالية: تحسب من أعلى جدول حسابات النتائج بالفرق بين الإنتاج من جهة والاستهلاكات الوسيطية من جهة أخرى، وتحسب من أسفل جدول حسابات النتائج بالفرق بين المصاريف الأخرى ونتيجة الاستغلال من جهة أخرى، والنواتج المختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال من جهة ثانية وبجمع العلاقتين تكون القيمة المضافة.

القيمة المضافة الإجمالية = الحسابات (71 + 72 + 73 + 74 + 75 + 75) – الحسابات (61 + 62)

القيمة المضافة الإجمالية = الحسابات (63 + 64 + 65 + 66 + 68 + 83) – الحسابات (77 + 78)

2 – القيمة المضافة الصافية: نلاحظ أن القيمة المضافة الإجمالية حسب العلاقات السابقة تشمل الحساب 86 إهتلاكات ومؤونات ضمن الحسابات الأخرى للمصاريف، ونحن نعلم أن هذا الحساب لا يعبر عن مصاريف استغلال تخرج من المؤسسة مثل المصاريف الأخرى، بل هي إيراد لها لذا فيطرح من المصاريف الأخرى ويضاف إلى الإيرادات، وعندما نحصل على القيمة المضافة الصافية ذات التعبير الأكثر من القيمة المضافة الإجمالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة الصافية = الحسابات (63 + 64 + 65 + 66 + 83) – الحسابات (68 + 78 + 77)

ثالثا: نتيجة الاستغلال وخارج الاستغلال ونتيجة السنة المالية

1 – نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال: تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنافي للمؤسسة.

2 – نتيجة السنة المالية والإجمالية والصافية: يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية أو للدورة الاستغلالية وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة للدورة الاستغلالية وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل

[1]– رجاء رشيد عبد الستار، خضير سلمان دياب، **التحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية لمصرفي الرشيد وبغداد (حالة تطبيقية مقارنة)**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، 2015، ص275.

[2]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص79.

المؤسسة، إذ تعتبر كنتيجة أو أرباح استعمال هذه الأموال بعد توزيع عناصر التكاليف الأخرى على العوامل الإنتاجية الأخرى.[1]

رابعا: أسلوب المقارنات

أسلوب المقارنات هو الأسلوب الثاني من الأساليب التقليدية، إلا أن هذا الأسلوب يمتد ليشمل استخداماته ضمن الأساليب الكمية، وهذا الأسلوب يستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي، حيث يقوم بمقارنة البيانات الفعلية لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة بيانات فعلية لعنصر ما مع بيانات معيارية مستقبلية لنفس العنصر، لكن هناك بعض الأمور التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار:

1. على المحلل أن لا يكتف فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغيير، لكي تكون الصورة أكثر وضوحا.
2. لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة، بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
3. على المحلل أن يقدم تغييرات مقتضبة عن التغيرات الحاصلة، وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجلية في التقرير المالي.[2]

ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل من الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها، أو اتجاهاتها، مما يساعد على الخروج باستنتاجات ومؤشرات عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية.[3]

1 - **التحليل المقارن:** يعتمد هذا التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غير ذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك.[4]

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 114

[2] – علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 94.

[3] – لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 88.

[4] – لزعر محمد سامي، نفس المرجع، ص 87.

2 - التحليل المعياري: يعتبر هذا التحليل بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها، وتوجد معايير خاصة لكل نشاط:[1]

- أهمية الأعمال التجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية.
- رقم الأعمال في المتر الواحد بالنسبة للمحلات التجارية.
- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفندقة.

خامسا: الطرق والأساليب الحديثة

تعني الأساليب الحديثة الطرق الكمية في التغيير وهذه الطرق والأساليب تكون أكثر دقة من الأساليب التقليدية بالإضافة إلى السرعة في الوصول إلى النتائج، والأساليب الحديثة تنقسم إلى:

1 – الأساليب الإحصائية: تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة الأساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة مع سنة الأساس، لكن ينبغي اختيار سنة الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون المقارنة عملية موضوعية وصحيحة.

أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو قياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة.

عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقا للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي ألا تتجاوز السلسة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة، سيما بعد بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيرا عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل المالي ستكون بدون جدوى.[2]

وتكون العلاقة كالآتي:

عملية التحليل وفق الأساليب الإحصائية:

[1]– منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 220.

[2]– ناجي وليد الحيالي، مرجع سابق، ص129.

هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل المالي وفق الأساليب الإحصائية وهي:

- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات؛
- إعداد جدولين من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضع عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛
- تعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من نسبة الأساس مضروبا في القيمة 100.[1]

عند إكمال الجدول التحليلي سنحصل على التغيرات التي حدثت لكل عنصر والذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ونستطيع كذلك أن نقوم برسم بياني لكل مؤشر أو عنصر من أجل توضيح اتجاهات التغيرات التي حدثت للسلسلة الزمنية.

2 - الأساليب الرياضية:[2] أدخلت التطبيقات الرياضية في الكثير من المعارف والعلوم، والتحليل المالي حاله حال بقية المعارف والعلوم، لا سيما أن الرياضيات تستطيع أن تنجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت، وهذا ما شجع الباحثين في التوسع باستخدام هذه الطرق، لمحاولة معرفة وجود علاقات بين بعض الظواهر كدراسة العلاقة بين الأرباح والمصفوفات أو العلاقة بين المبيعات وعدد العمال، حيث يحاول التحليل المالي دراسة العلاقة بين هذه الظواهر من أجل معرفة هل توجد علاقة بين هده المتغيرات أو لا، ومن ثم هل أي هذه الظواهر مثلا متغير مستقل وأيهما متغير تابع. هناك عدة طرق يستخدمها المحلل المالي، منها:

2-1- طريقة الارتباط والانحدار: نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (x,y)، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة بالشكل $yi = f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.

2-2- طريقة البرامج الخطية: البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فأن البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من أجل الحصول على نتائج مثلى، ويمكن تعريف البرمجة الخطية على أنها إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محدودة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب، وتستخدم البرمجة الخطية في عدة أمور منها:

[1]- علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 97.

[2]- علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، نفس المرجع، ص 99.

– المساعدة في اتخاذ القرارات لا سيما المتعلقة بوظائف المؤسسة الرئيسية؛

– تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة؛

– المساعدة في التخطيط والرقابة على الإنتاج؛

– تساعد البرمجة الخطية في اختيار طرق الإنتاج التي تحقق أكبر منفعة ممكنة؛

– تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستخدام؛

– تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكنات من أجل الوصول إلى أقل التكاليف؛

والبرمجة الخطية تتكون من عدة طرق كمعادلة المستقيم $y = ax + b$ أو طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلاكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها

2-3- المصفوفات الخطية والموجة: تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، أو حل مشاكل تواجه قطاعا معينا.[1]

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص139.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هدا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودهما عملية التحليل.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملي.

الفصل الثاني

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي أفرزتها الاستبانة من خلال استقصاء أراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يغطيان متغيرات الدراسة وفقا للاتي:

- **المبحث الأول:** المدخل الإجرائي للدراسة.
- **المبحث الثاني:** تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة.

المطلب الأول: أدوات جمع المعلومات

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية :** حيث اتجهت الطالبة في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على كافة العاملين في البنوك: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيدي عقبة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية زريبة الوادي، بنك الخليج بسكرة).

المطلب الثاني: الصدق والثبات.

يتم التحقق من صدق الأداة بعدة طرق كما يلي:

1 **صدق الاستمارة:** تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستمارة على مجموعة المحكمين من جامعات جزائرية وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستمارة وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة،وبناء على ملاحظاتهم وأرائهم تم تعديل أداة الدراسة (أنظر إلى الملحق رقم 01)

2 **ثبات الاستمارة:** من أجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ الفا من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة:محو ر الأول:استخدام التحليل المالي 0.977 محور الثاني: اكتشاف نقاط القوة في القورئم المالية 0.855 المحور الثالث: اكتشاف نقاط الضعف في القوائم المالية 0.845، المجموع الكلي 0.885، وتشير القيم الواردة سابقا أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

المطلب الثالث:مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من (مدير عام، مدير مالي، محاسب)العاملين في البنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيدي عقبة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية زريبة الوادي، بنك الخليج بسكرة) والبالغ عددهم 30 مبحوثا.

ونظرا لقلة عددهم تم استخدام أسلوب المسح الشامل، كما تم توزيع الاستمارات على جميع أفراد الدراسة، وتم استعادة جميع الاستمارات لتصبح الاستمارات الصالحة 30 استمارة.

المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال الاستمارة، استعلمت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرار والنسب لمعرفة إجابات أفراد العينة وتحليلها، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ألفا كرونباخ، اختبار One Sample T-Test.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة و إختبار الفرضيات

المطلب الأول: وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم (07):توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير		العدد	%
الجنس	الذكر	**26**	**80**
	الأنثى	**04**	**20**
المجموع	/	**30**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

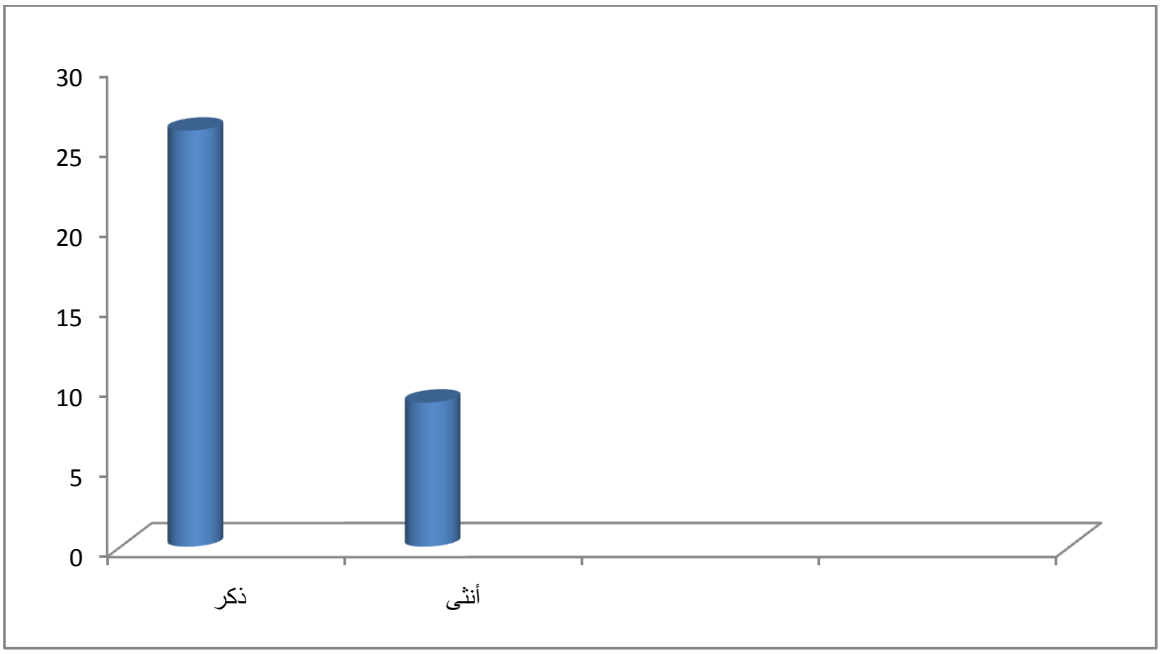

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج excel.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 21 بنسبة 80 % وهذا مؤشر على قلة مشاركة الإناث في التوظيف بالمؤسسات المبحوثة مقارنة بالذكور.

الجدول رقم (08): توزيع المبحوثين حسب العمر

المتغير		العدد	%
العمر	30-25	05	16.67
	35-30	05	16.67
	40-35	15	50
	40 فما فوق	05	16.67
المجموع		**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر

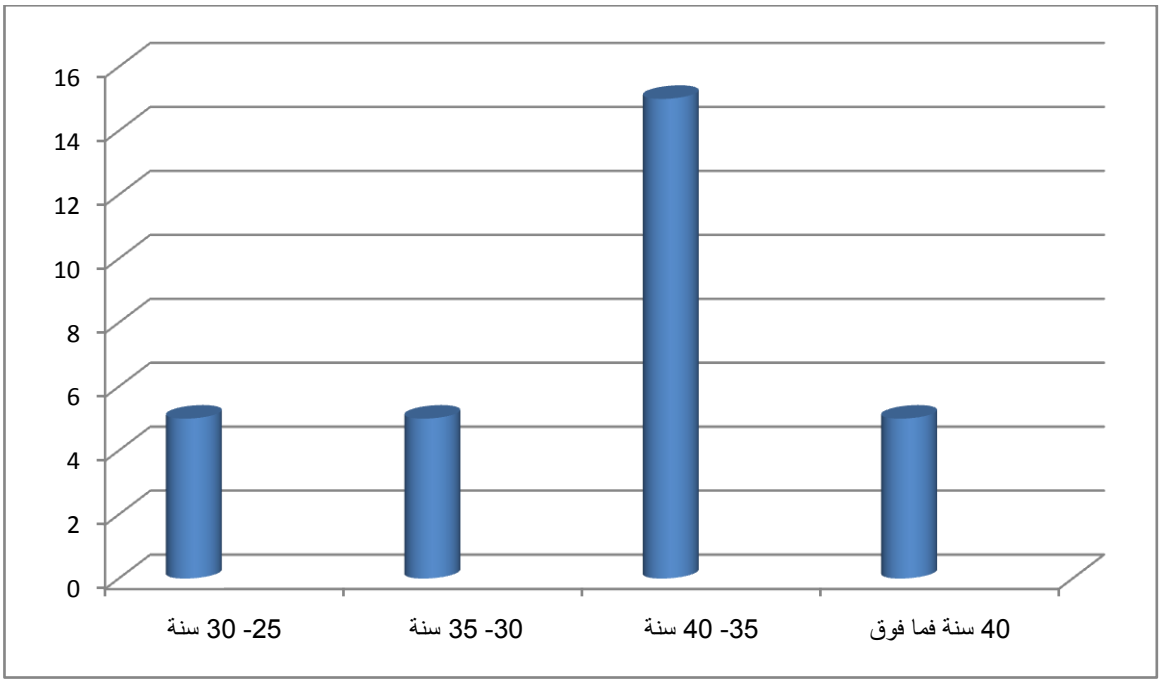

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج excel.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 16.67% تراوحت أعمارهم من 25 إلى 30 سنة، وأن 16.67% تراوحت أعمارهم من 30 إلى 35 سنة، وأن 50% تراوحت أعمارهم من 35 إلى44 سنة، والباقي بلغت أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 16.67%.

الجدول رقم (09):توزيع المبحوثين حسب الرتبة الأكادمية

المتغير		العدد	%
الرتبة الأكادمية	مدير عام	03	10
	مدير مالي	03	10
	محاسب	24	80
المجموع	/	**30**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (05): توزيع المبحوثين حسب الرتبة الأكادمية.

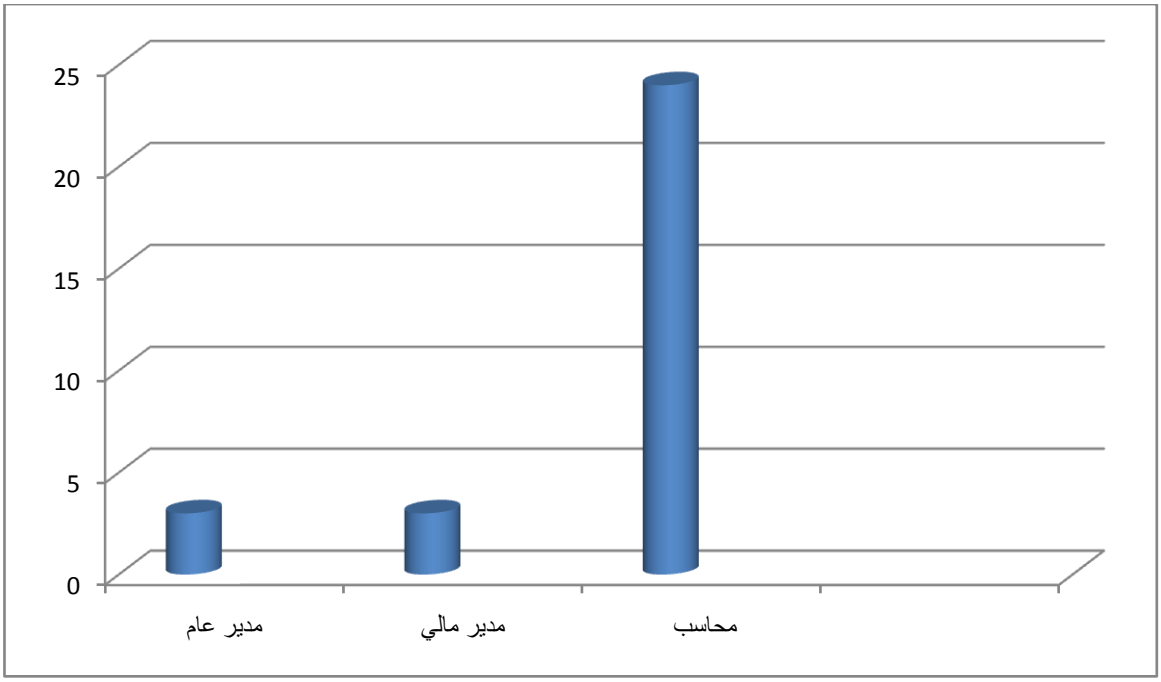

الصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج excel.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الرتبة الأكاد يهية موزعة كالتالي:مدير عام بنسبة 10%، مدير مالي بنسبة 10%، محاسب بنسبة 80% مما يعني أن الدراسة تشمل كل الفئات المبحوثة.

الجدول رقم (10): توزيع المبحوثين حسب مدة الخدمة

المتغير		العدد	%
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	/	/
	من 5 إلى 10 سنوات	05	16.67
	من 10 إلى 15 سنة	15	50
	15 فأكثر	10	33.33
المجموع	/	30	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة

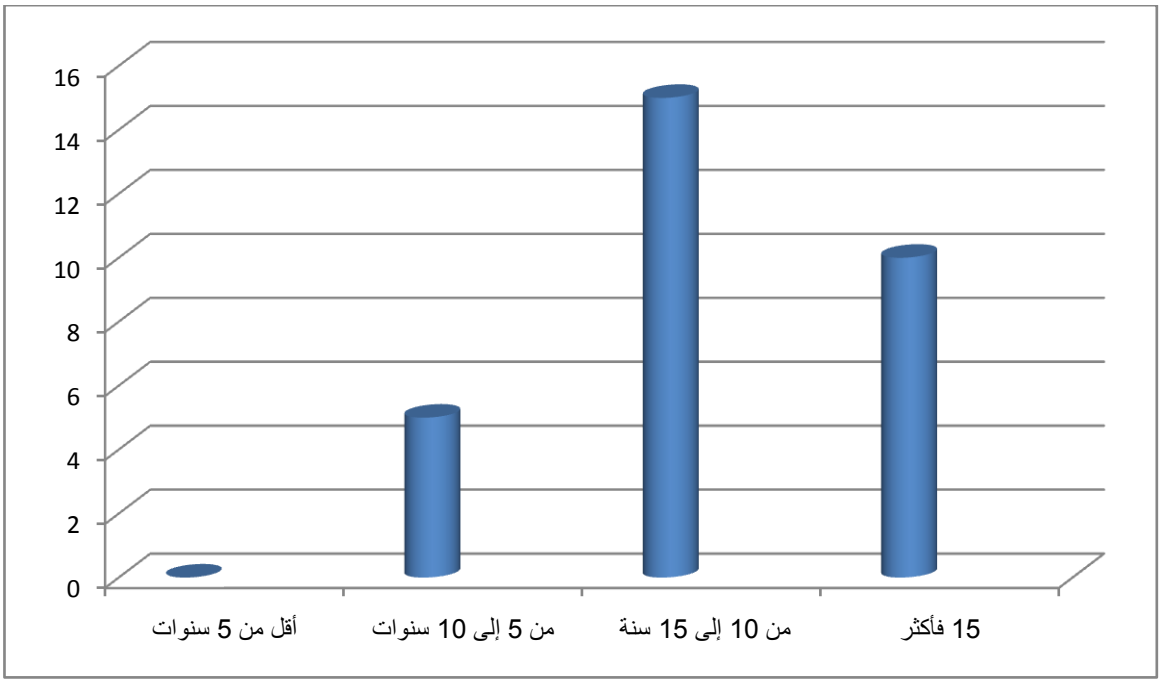

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن 10 سنوات مما يعني أن أفراد عينة الدراسة لهم خبرة طويلة داخل المؤسسات المبحوثة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة،حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحاور الدراسة،المحور الأول: استخدام التحليل المالي،المحور

الثاني: بيانات تتعلق باكتشاف عوامل القوة في القوائم المالية، المحور الثالث:بيانات تتعلق باكتشاف عوامل الضعف في القوائم المالية، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.33) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، ومن (2.34- أقل من 3.67) دالا على مستوى "متوسط"، ومن (3.68- 5) دالا على مستوى "مرتفع.

أ-تحليل فقرات المحور الأول:استخدام التحليل المالي

الجدول رقم (11):تحليل فقرات المحور الأول (استخدام التحليل المالي)

ت	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة	03.72	0.47	مرتفع
02	اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم للشركات المقترضة	03.73	0.32	مرتفع
03	استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة	03.66	0.36	مرتفع
04	تعطي إدارة البنك قدرا كبيرا من الاهتمام بالتحليل المالي	03.65	0.43	مرتفع
05	الاعتماد على التحليل تعد من سياسة البنك الداخلية	03.70	0.44	مرتفع
06	يستخدم البنك الأساليب الحديثة للتحليل المالي	03.71	0.40	مرتفع
07	تعتمد كثير من القرارات على التحليل المالي	03.68	0.45	متوسط
08	يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية والمستقبلية	03.76	0.32	مرتفع
09	لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة فقط في القوائم المالية الرئيسية للحكم على عمل البنك	03.87	0.35	مرتفع

10	يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة	03.50	0.34	مرتفع
11	يتم استخدام النسب المالية و الإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك	03.63	0.36	متوسط
12	يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتمادا على نتائج التحليل المالي المستخدم	03.64	0.35	مرتفع
1	يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات	03.60	0.33	مرتفع
14	تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك	03.75	0.35	مرتفع
	المجموع العام للمحور الأول	**03.70**	**0.37**	**متوسط**

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات المحور الأول متحقق بدرجة موافقة مرتفع إذ بلغ المتوسط العام (03.70) وبانحراف معياري (0.37)،ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة ما بين (03.66،03.87)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.

حيث رتب المستقصين إجاباتهم كما يلي:

احتلت الفقرة التاسعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (03.87) وبانحراف معياري (0.35) مما يدل على أنه لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة فقط في القوائم المالية الرئيسية للحكم على عمل البنك.

واحتلت الفقرة الثامنة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (03.76) وبانحراف معياري (0.32) مما يدل على أنه يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية والمستقبلية.

واحتلت الفقرة الرابعة عشر المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (03.75) وبانحراف معياري (0.35) مما يدل على أن أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للبنك.

واحتلت الفقرة الثانية المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (03.73) وبانحراف معياري (0.32) مما يدل على اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة الأولى المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (03.72) وبانحراف معياري (0.47) مما يدل على أن استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة السادسة المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (03.71) وبانحراف معياري(0.40) مما يدل على أن البنك يستخدم الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

واحتلت الفقرة الخامسة المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (03.70) وبانحراف معياري (0.44) مما يدل على أن الاعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة البنك الداخلية.

واحتلت الفقرة السابعة المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (03.68) وبانحراف معياري (0.45) مما يدل على أنه تعتمد كثير من القرارات على التحليل المالي.

واحتلت الفقرة الثالثة المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (03.66) وبانحراف معياري (0.36) مما يدل على أن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة الرابعة المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (03.66) وبانحراف معياري (0.36) مما يدل على أن إدارة البنك تعطي قدرا كبيرا من الاهتمام بالتحليل المالي.

واحتلت الفقرة الحادية عشر المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (03.64) وبانحراف معياري (0.36) مما يدل على أنه يتم استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك.

واحتلت الفقرة الثانية عشر المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي(03.63) وبانحراف معياري (0.35) مما يدل على أنه يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتمادا على نتائج التحليل المالي.

واحتلت الفقرة الثالثة عشر المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (03.60) وبانحراف معياري (0.33) مما يدل على أن استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة يساهم في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات.

واحتلت الفقرة العاشرة المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (03.50) وبانحراف معياري (0.34) حيث لا يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة.

ب-تحليل فقرات المحور الثاني: اكتشاف عوامل القوة في القوائم المالية

الجدول رقم (12):تحليل فقرات المحور الثاني(اكتشاف نقاط القوة في القوائم المالية)

ت	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
12	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترضة	03.75	0.26	مرتفع
13	الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الطالبة الائتمان يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان	03.51	0.25	متوسط
14	تعتمد إدارة البنك على التحليل كأساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة	03.74	0.27	مرتفع
15	قيام البنك بالتحليل المالي والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الائتمان تؤدي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة	03.80	0.30	مرتفع
16	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة	03.87	0.29	مرتفع
17	ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي	03.82	0.30	مرتفع
18	يعد تحليل رأس مال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات برأس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية	03.72	0.36	مرتفع
19	تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى	03.69	0.35	مرتفع

	إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم			
20	يعتمد التحليل المالي السليم على توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة	03.90	0.34	مرتفع
المجموع العام للمحور الثاني		**03.72**	**0.30**	**مرتفع**

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات بيانات تتعلق باكتشاف عوامل القوة في القوائم المالية متحقق بدرجة موافقة مرتفع إذ بلغ المتوسط العام (03.72) وبانحراف معياري (0.30)،ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة،حيث تراوحت درجة الموافقة ما بين (03.90، 03.51)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة . حيث رتب المستقصين إجاباتهم كما يلي:

احتلت الفقرة العشرون المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (03.90) وبانحراف معياري (0.34) مما يدل على اعتماد التحليل المالي السليم على توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة.

واحتلت الفقرة السادسة عشر المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (03.87) وبانحراف معياري (0.29) مما يدل على أن إدارة البنك تستخدم النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة السابعة عشر المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (03.82) وبانحراف معياري (0.30) مما يدل على ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي.

واحتلت الفقرة الخامسة عشر المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (03.80) وبانحراف معياري (0.30) مما يدل على قيام البنك بالتحليل المالي والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الائتمان تؤدي إلى تقليل تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.

واحتلت الفقرة الثانية عشر المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (03.75) وبانحراف معياري (0.26) مما يدل على أنه يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترضة، واحتلت الفقرة الرابعة عشر المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (03.74) وبانحراف معياري (0.27) مما يدل على أن إدارة البنك تعتمد على التحليل كأساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة الثامنة عشر المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (03.72) وبانحراف معياري (0.36) حيث يعد تحليل رأس مال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات برأس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية.

واحتلت الفقرة التاسعة عشر المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (03.69) وانحراف معياري (0.35) مما يدل على أن تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

واحتلت الفقرة الثالثة عشر المرتبة التاسعة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور بمتوسط حسابي (03.51) وبانحراف معياري (0.25) مما يدل على عدم الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الطالبة الائتمان يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان.

ج-تحليل فقرات المحور الثالث: اكتشاف نقاط الضعف في القوائم المالية

الجدول رقم (13): تحليل فقرات المحور الثالث:(اكتشاف نقاط الضعف في القوائم المالية)

ت	المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
22	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات المقترضة	03.93	0.23	مرتفع
23	يتم الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقترضة	04.01	0.25	مرتفع
24	وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة	04.06	0.29	مرتفع
25	مدى مواكبة البنك لأساليب حديثة في التحليل المالي التي تتيح	03.66	0.27	مرتفع

	التعرف على مخاطر ومعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة			
26	يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لاتخاذ قرار بعدم منح الائتمان	03.56	0.38	متوسط
27	استخدام النسب المالية في قياس مواطن الضعف للشركات المقترضة	03.67	0.30	مرتفع
28	اعتماد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي أو الفشل المالي	03.80	0.32	مرتفع
29	إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي	03.84	0.34	مرتفع
30	تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع الشركات المقترضة بدون استخدام تحليل مالي	03.82	0.27	مرتفع
المجموع العام للمحور الثالث		**03.81**	**0.29**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات اكتشاف عوامل الضعف في القوائم المالية متحقق بدرجة موافقة مرتفع إذ بلغ المتوسط العام (03.81) وبانحراف معياري (90.2)، ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة ما بين (04.05؛03.85)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة. حيث رتب المستقصين إجاباتهم كما يلي:

احتلت الفقرة الرابعة والعشرون المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (04.05) بانحراف معياري (0.30) مما يدل على وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة الثالثة العشرون المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (04.01) وبانحراف معياري (0.25) مما يدل على أنه يتم الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة الثانية والعشرون المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (03.93) وبانحراف معياري (0.23) حيث يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة التاسعة والعشرون المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (03.84) وبانحراف معياري (0.34) مما يدل على إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.

واحتلت الفقرة الثلاثون المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (03.82) وبانحراف معياري (0.27) حيث تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع الشركات المقترضة بدون استخدام تحليل مالي.

واحتلت المرتبة الثامنة والعشرون المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (03.80) وبانحراف معياري (0.32) مما يدل على اعتماد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي أو الفشل المالي.

واحتلت الفقرة السابعة والعشرون المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (03.67) وبانحراف معياري (0.30) مما يدل على استخدام النسب المالية في قياس مواطن الضعف للشركات المقترضة.

واحتلت الفقرة السادسة والعشرون المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (03.56) وبانحراف معياري (0.38) حيث لا يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لاتخاذ قرار بعدم منح الائتمان

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

الجدول رقم(14): نتائج اختبار الفرضيات

الفرضيات	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى	1.697	9.65	**0.00**
الفرضية الثانية	1.697	13.28	**0.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة أكبر (9.65، 13.28) من قيمة T الجدولية (1.697) وكذلك مستوى دلالة أقل من 0.05 مما يعني:

- البنوك المبحوثة تستخدم أدوات التحليل لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط القوة.
- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط الضعف.

خلاصة الفصل الثاني:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تشخيص نقاط القوة والضعف، في القوائم المالية ومعرفة مركزها المالي عند قرار منح الائتمان، ومن خلال تحليل بيانات الدراسة يمكن القول بأن التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية، كذلك اهتمام إدارات البنوك على تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها من خلال الاهتمام بإعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي، سواء داخل البنك أو من خلال إرسال الموظفين إلى دورات في مؤسسات بنكية متخصصة.

الخاتمة

خاتمة

من خلال هدا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الموضوع والتي تدور حول، كيف يلعب التحليل المالي دورا في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية، حيث أجريت دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية بسكرة.

نتائج الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- البنوك المبحوثة تستخدم أدوات التحليل المالي لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط القوة.
- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لتحليل القوائم المالية للكشف عن نقاط الضعف.
- يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط المستقبلية.
- يعتمد التحليل المالي السليم على توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وتوفر التجهيزات الإلكترونية الحديثة.
- تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة.
- إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي.
- تزداد أهمية نتائج التحليل المالي كلما تم إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل المالي.
- تزداد أهمية التحليل المالي كلما كان إعدادها يتم من قبل كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي مع توفير التجهيزات الالكترونية الحديثة.
- تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك

التوصيات:

بناء على نتائج المتوصل إليها في الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر في مجال التحليل المالي.
- ضرورة اعتماد التحليل المالي السليم على توفير كوادر بشرية لديها مؤهلات علمية في ميدان التحليل للقيام بوظيفة الائتمان.

- توفير التجهيزات والمعدات الالكترونية الحديثة في التحليل المالي.
- تشجيع البنوك على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام والاهتمام بالعوامل ذات الأثر المباشر في تشخيص نقاط قوة وضعف القوائم المالية.
- ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم عند اتخاذ القرار الائتماني.
- على البنوك التي تقوم باتخاذ القرار الائتماني الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف التي تتضمنها القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان.
- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
- ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات.

أفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع، ظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث في عدة جوانب، يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- دور أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.
- أهمية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
- ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي والإدارة المالية: دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
2. أيمن الشنطري وعامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، عمان، 2004.
3. حمزة الشمخي، إبراهيم الجزاوي، **الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي، تحليلي في اتخاذ القرارات**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1992.
4. حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1988.
5. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي، تقييم أداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1973.
6. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 02، 2008.
7. خلدون إبراهيم شريفات، **الإدارة والتحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
8. رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
9. زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 1998.
10. سامي أبو شالة، مروان ولد هدار، **الإدارة المالية**، مكتبة دار المعرفة، فلسطين، 2007.
11. الصباح عبد الستار، سعود العامري، **الإدارة المالية**، أطرنطرية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
12. الطاهر لطرش، **تقنيات بنكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
13. عامر شقر، أيمن الشنطي، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
14. عبد الحكيم كراجة، **الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
15. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص11-12.
16. عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التحليل المالي ودارسة الجدوى**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

17. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازاوري العلمية، عمان، الأردن، 2008 .

18. عدنان نايه النعيمي والساق، سعدون مهدي وآخرون، **الإدارة المالية**، دار المسيرة، عمان ، الأردن، 207.

19. العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

20. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014.

21. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 3، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.

22. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008.

23. كراجة عبد الحليم، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2002.

24. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004.

25. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.

1. محمد مطر وآخرون، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط02، عمان، الأردن، 2002.

26. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

27. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والمستخدمات العملية**، دار وائل للنشر، 2000.

28. محمود عبد الخليل الخلايلة، **التحليل باستخدام البيانات المحاسبية**، مؤسسة ألبنا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، 2002.

29. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

30. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2011.

31. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

32. منير شاكر، محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي: مدخل لصناعة القرارات**، دار وائل للنشر، 2005.

33. مؤبد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن 2006.

34.ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي**، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.

35. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

36. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

- **الرسائل و المذكرات:**

1. عمار أكرم الطويل، مدى **اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

2. باديس بن عيشة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

3. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص12.

4. حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص127-128.

5. خالد الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

6. عريف عبد الرزاق، **أهمية التحليل المالي في البنك لقياس الخطر من القرض**، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
7. علي خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2008.
8. قربة معمر، **التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.
9. لزعر محمد سامي، **التحليل للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2012.
10. محمد الصالح عوايشرية، **التحليل المالي**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وأعمال، جامعة سعد حلب، البليدة، 2005.
11. محمد عبد الحميد محمود، **تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العلمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001.
12. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، أطروحة ماجستير، 2007.
13. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

- **المجلات**

1. رجاء رشيد عبد الستار، خضير سلمان دياب، **التحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية لمصرفي الرشيد وبغداد (حالة تطبيقية مقارنة)**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة واسط، العدد19، 2015.
2. قيصر علي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، المجلد 16، العدد 02 / 2014.

- **الملتقيات والمؤتمرات**

1. أو سرير منير محمد، **دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج**، بحث مقدم حول فعاليات ملتقى دولي: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/LAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.

2. عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، ملتقى دولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/LAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.

- **القوانين والتشريعات**

1. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1729هـ الموافق لـ26 ماي 2005، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة 21.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بـ 25 مارس 2009.

ثانيا:المراجع بالأجنبية

1. Alain Capier, **élément de gestion financier**, Masson 4ed paris, 1994.
2. Gerge deppqllens, J.P Jabard, **gestion financier de l'entreprise**, Edition sirey, 1990.
3. PATRIK, PIGET, **La gestion financier**, Edition Economico, 1998

الملاحق

الملحق(01): نموذج ميزانية الأصول للسنة المالية في ../../..

البيان		السنة N			السنة N+1
الحساب	عناصر الأصول	الإجمالي	الاهتلاكات	الصافي	الصافي
	الأصول غير الجارية				
20	تثبيتات معنوية				
21	تثبيتات عينية				
22	تثبيتات في شكل امتياز				
23	تثبيتات جاري إنجازها				
26	تثبيتات مالية				
27	تثبيتات مالية أخرى				
	مجموع الأصول غير المتداولة				
	الأصول الجارية				
03	المخزونات والمنتوجات قيد الإنجاز				
30	المخزونات من البضائع				
31	المواد الأولية واللوازم				
32	تموينات أخرى				
33	سلع قيد الإنجاز				
34	خدمات قيد الإنجاز				
35	المخزونات من المنتوجات				
04	حسابات الغير				
41	الموردون والمدينون				
41	الزبائن والحسابات الملحقة				
42	المستخدمون والحسابات الملحقة				
43	الهيئات الاجتماعية والهيئات الملحقة				
44	الدولة والجماعات العمومية والهيئات				
45	المجمع والشركات				
46	الدائنون المختلفون والمدينون المختلفون				
48	الأعباء والمنتوجات المعاتية مسبقا				
05	الأصول المالية المتداولة				
50	القيم المنقولة للتوظيف				
51	البنوط والمؤسسات المالية				
52	الأدوات المالية المشتقة				
53	الصندوق				
	مجموع الأصول المتداولة				
	مجموع الأصول				

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي الصادر بـ 25 مارس 2009 ص 29.

الملحق(02): نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية في ../../..

الحساب	عناصر الخصوم	السنة N	السنة N+1
01	**الأموال الخاصة**		
101	رأس المال الخاص		
105	فارق إعادة التقدير		
106	الاحتياطات		
11	الترحيل من جديد		
12	نتيجة السنة المالية		
	مجموع الأموال الخاصة		
	الخصوم غير الجارية		
13	حسابات الإيرادات والإيرادات المؤجلة		
15	مؤونات الأعباء		
16	قروض وديون مماثلة		
17	ديون مرتبطة بالمساهمات		
	ديون أخرى غير جارية		
	مجموع الخصوم غير الجارية		
	الخصوم الجارية		
16	قروض وديون مماثلة		
17	الموردون والحسابات الملحقة		
40	ديون		
4xx	ديون أخرى		
	مجموع الخصوم الجارية		
	مجموع الخصوم		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بـ 25 مارس 2009 ص 31.

الملحق رقم (03): الميزانية الوظيفية

الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة
الأصول الثابتة الصافية:	رؤوس الأموال الخاصة
التثبيتات غير المادية	الخصوم غير جارية
التثبيتات المادية	
التثبيتات المالية	
الأصول المتداولة للاستغلال	**الخصوم المتداولة للاستغلال**
المخزونات (القيمة الصافية)	التسبيقات المستلمة
الزبائن (القيمة الصافية)	الموردون
التسبيقات والمدفوعات على الحسابات	الديون الجبائية والاجتماعية(2)
الأعباء المعاينة مسبقا	المنتجات المعاينة مسبقا
الضرائب	
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**
المدينون الآخرون (1)	الديون المدينة الأخرى (3)
الخزينة أصول	**الخزينة خصوم**
الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	أموال الخزينة – خصوم
أموال الخزينة	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي الصادر بـ 25 مارس 2009 ص 33.

الملحق(04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N+1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الإنجاز الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1 إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 استهلاكات السنة المالية			
3 القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
منتجات العمليات الأخرى الأعباء على العمليات الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة			
5 النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6 النتيجة			
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي الصادر بـ 25 مارس 2009 ص 35.

الملحق(05): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الحساب	السنة N	السنة N+1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات		
هامش الربح الإجمالي		
هامش الربح الإجمالي المنتجات العمليات الأخرى التكاليف التجارية التكاليف الإدارية الأعباء العمليات الأخرى		
النتيجة العملياتية		
النتيجة العملياتية المنتجات المالية مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاك الأعباء المالية		
النتيجة العادية قبل الضرائب		
النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة عن الأنشطة العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية المنتوجات غير العادية الأعباء غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي الصادر بـ 25 مارس 2009 ص 37.

الملحق رقم(06): قائمة المحكمين

الأستاذ	القسم	الجامعة
دردوري لحسن	الإقتصاد	جامعة بسكرة
عقون فتيحة	الإقتصاد	جامعة بسكرة
زعرور نعيمة	التجارة	جامعة بسكرة
بن عيشي عمار	التجارة	جامعة بسكرة

الملحق رقم (07): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية **السنة:الثانية ماستر**

وعلوم التسيير. **التخصص:نقود ومالية**

استبانة الدراسة

سيداتي، سادتي

في إطار التحضير لمذكرة الماستر بعنوان : دور التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية

دراسة أراء عينة من المختصين أود منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين حول دور التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية

ونظرا لأهمية هذه الدراسة اعتقد أنكم ستولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق الشكر والتقدير.

الطالبة:

مستور وداد

القسم الأول: البيانات الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة:

1. **الجنس:**

ذكر ☐

أنثى ☐

2. **العمر**

☐

30-25

35-30 ☐

40-35 ☐

40 فما فوق ☐

3. الرتبة الأكاديمية:

مدير عام ☐

مدير مالي ☐

محاسب ☐

4. مدة الخدمة:

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلي 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنوات ☐

15 فأكثر ☐

المحور الأول: استخدام التحليل المالي

ت	العبارات	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
01	استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة					
2	اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.					
3	استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.					
4	تعطي إدارة البنك قدرا كبير من الاهتمام بالتحليل المالي.					

5	الاعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة البنك الداخلية.					
6	يستخدم البنك الأساليب الحديثة للتحليل المالي					
7	تعتمد كثير من القرارات على التحليل المالي					
8	يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية و المستقبلية .					
9	لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة فقط في القوائم المالية الرئيسية للحكم على عمل البنك.					
10	يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة .					
11	يتم استخدام النسب المالية و الإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك					
12	يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتمادا على نتائج التحليل المالي المستخدم					
13	يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات					
14	تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك					

المحور الثاني: بيانات تتعلق باكتشاف عوامل القوة في القوائم المالية

ت	العبارات	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
1-	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل قوة القوائم المالية للشركات المقترضة					
2-	الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات الطالبة الائتمان يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان					
3-	تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالوضع المالي للشركات المقترضة					
4-	قيام البنك بالتحليل المالي والدراسات الكافية التي تسبق عملية منح الائتمان تؤدي إلي تقليل تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة					
5-	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة الشركات المقترضة					
6-	ضرورة إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال التحليل					
7-	يعد تحليل رأس مال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان فكلما تمتعت هذه الشركات برأس مال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية					
8-	تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على					

	اتخاذ قرار ائتماني سليم					
9-	يعتمد التحليل المالي السليم على توفر الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وتوفير التجهيزات الالكترونية الحديثة					

المحور الثالث: بيانات تتعلق باكتشاف عوامل الضعف في القوائم المالية

ت	العبارات					
1-	يتم الاعتماد على التحليل المالي لتشخيص عوامل ضعف القوائم المالية للشركات المقترضة					
2-	يتم الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقترضة					
3-	وجود لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة					
4-	مدى مواكبة البنك لأساليب حديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على مخاطر ومعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة					
5-	يعد تشخيص عوامل الضعف و المعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لاتخاذ قرار بعدم منح الائتمان					
6-	استخدام النسب في قياس مواطن الضعف للشركات المقترضة					
7-	اعتماد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي أو الفشل المالي					
8-	إدخال الموظفين في دورات متخصصة في مجال					

	التنبؤ بالفشل المالي					
9-	تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع الشركات المقترضة بدون استخدام تحليل مالي					